الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية

المكتب الوطني.

الجمعة 31 يناير 2020

بلاغ إخباري

كما كان مقررا ، عقدت المديرية العامة للجماعات المحلية يوم الجمعة 31 يناير 2020 لقاء لجنة القيادة في إطار استمرار جولات الحوار القطاعي و وفق منهجية المأسسة المتفق عليها سلفا ، وقد تناولت اللجنة بالنقاش والتحليل نقاط جدول الأعمال التالي :

- ✓ النظام الأساسي للموارد البشرية للجماعات الترابية
- ✓ نظام التعويضات / الأشغال الشاقة / المرضين.
- ✓ تسوية ملف حاملي الشهادات إلى غاية 2015.
- ✓ إيجاد حل لملفات الحاصلين على شهادة تقني قبل مرسوم 2006.
- ✓ ملف المساعدين الإداريين والتقنيين.
- ✓ التدبير المفوض في شقه الاجتماعي.
- ✓ تعميم التكوين المستمر
- ✓ مختلفات

تميز اللقاء بدرجة من الوضوح والشفافية والمسؤولية ، حيث تم التأكيد في مستهل اللقاء على أن مأسسة الحوار يجب أن تتسم بالمصداقية التنظيمية والتمثيل النقابي الحقيقي في القطاع لإنجاح الحوار القطاعي ، كما عبر ممثلا الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية على مواقف الجامعة الصريحة والواضحة بخصوص جميع النقاط ، لاسيما ملف حاملي الشهادات وباقي الفئات ،وقد اقترح وفد الجامعة ما يلي :

- اعتماد النص القانوني الخاص بمؤسسة الأعمال الاجتماعية الذي تم التوافق بشأنه بين النقابات والمديرية ووضعه بالمسار التشريعي عوض النسخة التي اعتمدتها المديرية بشكل انفرادي.
- بخصوص ملف حالي الشهادات : تم التأكيد على تشبث الجامعة بالموقف المبدئي القاضي بتسوية وضعية كافة حاملي الشهادات دون تجزيء ولا تفيء ودون الاقتصار على شهادة الإجازة فقط.
- وضح فريق الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية أن المقصود بالشهادة عندها يشمل كل الشواهد (الإجازة ، المستر ،الدكتوراه والدبلومات ....) مطالبا المديرية بالقيام بإحصاء استقصائي لكل حاملي الشهادات بكل أنواعها لمعرفة تبعاته المالية الحقيقية دون تهويل ولا تهوين .
- بالنسبة للنظام الأساسي للموارد البشرية للجماعات الترابية ، أكدت الجامعة على ضرورة مطابقته للنظام الأساسي للوظيفة العمومية مع مراعاة خصوصيات الوظائف الجماعية مع اعتماد تمييز إيجابي لصالح الموظف الجماعي ، على أن يتضمن هذا النظام حلا عادلا ومنصفا للملفات العالقة، كملف حاملي الشهادات ونظام التعويضات .....
- أما بالنسبة للتكوين المستمر فقد تم اقتراح مبدأي التعميم والإجبارية لضمان التكوين للجميع مع التنويع في أساليبه ومواضيعه واعتماد المزيد من الشفافية والعدالة .
- بالنسبة للمساعدين التقنيين والإداريين، تم الاتفاق على تدخل الوزارة الوصية لتنفيذ وتنزيل ما أسفر عنه الحوار المركزي وتفعيل اتفاق 25 ابريل 2019 ثم العمل - بعد فتح الأفق نحو الدرجة الجديدة والخروج من الزنزانة 8 - على فتح مجال التباري والمشاركة في الكفاءة المهنية في وجه كل موظفي وموظفات الجماعات الترابية دون أي استثناء.

ولمواصلة دراسة المشاريع التالية: مشروع النظام الأساسي للموارد البشرية للجماعات الترابية وملف حاملي الشهادات ولقضايا التدبير المفوض ، تم الاتفاق على إحداث لجان موضوعاتية خاصة

وإذ تنوه الجامعة بالجهود المبذولة من جميع الأطراف لإنجاح جولات الحوار القطاعي ، فإنها تؤكد على ما يلي:

- ❖ دعوة كل الأطراف إلى التشبث بفضيلة الحوار واستمراره كأسلوب حضاري لحل كل الإشكالات.
- ❖ دعوة المديرية العامة إلى الاستجابة الفورية لكل النقاط المعقولة والموضوعية الصادرة بالملفات المطلبية لممثلي شغيلة الجماعات الترابية .
- ❖ دعوة كل النقابات إلى نكران الذات واعتبار الملفات المطلبية لجميع النقابات حق كل الشغيلة الجماعية وبالتالي التفكير في آلية معقولة ومقبولة لتجميع الجهود والأفكار من أجل إنجاح دورات الحوار وتحقيق مكاسب واضحة تستجيب للمطالب المشروعة للموظف الجماعي الذي طال انتظاره .
- ❖ دعوة كل الشغيلة الجماعية إلى الالتفاف حول إطاراتها النقابية والنضال من داخلها من أجل انتزاع المكتسبات والدفاع عن الحقوق المشروعة.
- ❖ دعوة كل الغيورين على قضايا الشغيلة الجماعية لاسيما ملف حاملي الشهادات إلى المزيد من التنسيق والتواصل من أجل إحقاق الحقوق وإنصاف المظلومين .
- ❖ دعوة كل مناضلي ومناضلات الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية ومسئوليها المحليين ،الإقليميين والجهويين إلى المزيد من التعبئة من أجل الإعداد الجيد للمؤتمر الوطني الرابع الذي تقرر عقده يومي 14 و15 نونبر 2020 إن شاء الله.

وما ضاع حق وراءه طالب

إمضاء ، الكاتب العم ، عزيز اسحاب

عزيز اسحاب
الكاتب العام
للجامعة الوطنية لموظفي
الجماعات المحلية